

## من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع : حول أحكام الفصلين 5 و6 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014  
المرجع : مكتبكم بتاريخ 24 نوفمبر 2014

لقد طلبتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه التوضيحات التالية حول كيفية تطبيق أحكام الفصلين 5 و6 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014:

- 1- هل يمكن للمطالب بالضريبة الانتفاع بأحكام الفصل 5 المذكور بصفة جزئية أي بإيداع تصاريح تصحيحية بعنوان السنوات 2010 و2011 و2012 فحسب والتي تم إيداع التصاريح الأولية في شأنها قبل 30 جوان 2014 ؟
- 2- هل يمكن إيداع تصريح تصحيحي بعنوان 2013 في صورة تم إيداع التصريح الأولي في شأن هذه السنة بعد 30 جوان 2014 ؟
- 3- هل تشمل أحكام الفصل 6 المذكور المداخل العقارية المصرح بها حسب النظام التقديري؟ وفي صورة الإيجاب ما هو مآل التصاريح غير المودعة للمداخل العقارية بعنوان سنة 2013 والتي سيتم التصريح بها خلال أجل أقصاه 5 ديسمبر 2014 باعتبار أن المطالب بالضريبة يحقق جرايات أو أجور؟

جوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي:

### 1- فيما يتعلق بالسنوات المعنية بإيداع التصاريح التصحيحية

تشمل أحكام الفصل 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 المذكور المداخل والأرباح المحققة بعنوان سنوات 2010 و2011 و2012 و2013 وذلك دون أن يكون المطالب بالضريبة ملزما بإيداع تصاريح تصحيحية بعنوان جميع السنوات المذكورة حيث تبقى للمطالب بالضريبة الحرية في اختيار السنوات المعنية بالتصاريح المذكورة.

هذا ويستوجب الانتفاع بأحكام الفصل 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 خاصة أن يكون قد تم إيداع التصاريح الأولية المعنية بالتصحيح قبل 30 جوان 2014. وبالتالي وفي صورة إيداع التصاريح المذكورة بعد هذا الأجل، فإنه لا يمكن إيداع تصاريح تصحيحية بعنوان السنة المعنية أي في الحالة الخاصة بمكتوبكم سنة 2013.

## 2- فيما يتعلق بالمداهيل العقارية غير المصرح بها

تشمل أحكام الفصل 6 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل في صنف الأرباح الصناعية وتجارية حسب النظام التقديري والخاضعين للضريبة على الدخل في صنف أرباح المهن غير التجارية حسب القاعدة التقديرية. وبالتالي فهي لا تشمل المداهيل العقارية المصرح بها حسب النظام التقديري التي تبقى معنية بأحكام الفصل 5 المذكور أعلاه في صورة الاستجابة لكل الشروط المستوجبة لذلك.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

~~المدير العام للدراسات~~

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي